أثر البرامج الاستثمارية العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. وفاء معاوة، جامعة تبسة

الملخص

يعد الرهان الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذا أهمية بالغة ، حيث أن الاستثمار في هذه المؤسسات له العديد من الاثار فيما يخص نمو القيمة المضافة و المساهمة في الناتج المحلي و كذلك توفير إجراءات تسيرية أقل تعقيداً وطرق إنتاج أكثر مرونة وقدرات تكييف أكثر ملائمة مع نسيج الأسواق المحلية والدولية التي تعرف ارتفاع في درجات عدم التأكد ولهذا عرف هذا النوع من الاستثمار في الجزائر نمواً نتيجة العلاقات الباطنية الهامة وكذلك لارتفاع مكانته في النسيج الاقتصادي ،فضلا عن كونه يوفر قدرة توظيفية عالية , فأصبح الاهتمام به وتنميته ضرورة لبلوغ التنمية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار ، المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة , القدرة التوظيفية للعمالة.

Résumer:

Les entreprises de mini et de petites et moyennes entreprises en Algérie est d'une grande importance, comme l'investissement dans ces institutions a de nombreux effets à l'égard de la valeur de la croissance ajoutée et de contribuer au produit intérieur brut et aussi prévoir des procédures de gestion des met 'investissement pari économique et sociale dans les établissements odes moins complexes et de production plus flexibles et de conditionnement des capacités plus pratique avec le tissu des marchés nationaux et internationaux qui définissent les degrés élevés d'incertitude et savait donc ce type d'investissement en Algérie à se développer à la suite d'importantes relations ésotériques ainsi que de la position élevée dans le tissu économique, attirer l'attention et de développement nécessaires pour réaliser le développement.

Mots clés: investissement, des entreprises et mini-entreprises et les petites et moyennes entreprises, l'emploi de la force de travail.

مقدمة:

ان توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي الإجمالي ، وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية...الخ.

وبهذا يعد الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة بحق ذا أهمية كبيرة، بوصفه منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخدمات المحلية نظراً إلى ارتباط أغلبها بذلك ، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجات المحلية والعزوف عن استيراد السلع المثلية ، والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية.

فالاستثمار في هذه المؤسسات لم يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل النواحي الاجتماعية والثقافية ....فهي حقل لتعليم المهارات التسييرية والفنية والخبرات، كما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل، وخصوصاً أن معظم البلدان النامية ومنها الجزائر تعاني الكثير من المشاكل السكانية نتيجة لسوء التخطيط وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، وما يصاحبها من أبعاد وأخطار على العمالة والحاجة الملحة للرفع بمستوى المعيشة.

إن للاستثمار في المؤسسات الدور الرائد للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل الوطني، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية والتنموية ومنه غزو الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية ، وهذا يكسبها موقعاً جديداً ضمن خريطة الاقتصاد الوطني ، فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ولهذا جاء البحث للإجابة عن السؤال الجوهري وهو:

ماهو الدور التنموي الذي يؤديه الاستثمار في مجال المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

تمهيد:

لاشك أن الاستثمار في مجال المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة يؤدي دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية و بالخصوص في التنمية المحلية، وذلك من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار ، أضف إلى ذلك كونها تمثل وعاء رئيسياً لاستقطاب العمالة.

اولا: مفاهيم عن المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

إن مفهوم هذه المؤسسات لا يزال يثير كثيراً من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية و المحلية ، كما أن كثيراً من الدول يتعذر عليها تحديد المفهوم لاختلاف وضعها الاقتصادي و التنظيمي ، وقد نجد على مستوى دولة واحدة عدة تعاريف للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ، وذلك راجع إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة إلى أخرى ، والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ، ومدى التقدم التكنولوجي ، ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة إلى أخرى....الخ.

1_مفهوم الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال ، يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 7، 6، 5منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو الآتي:

جدول رقم (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2016

شكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
القوى العاملة10 موظف	993170	97.12
القوى العاملة بين 10-49	26281	2.57
بين 50-249	3170	0.31
المجموع	1022621	100

Source: CNAS

شكل (1) تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

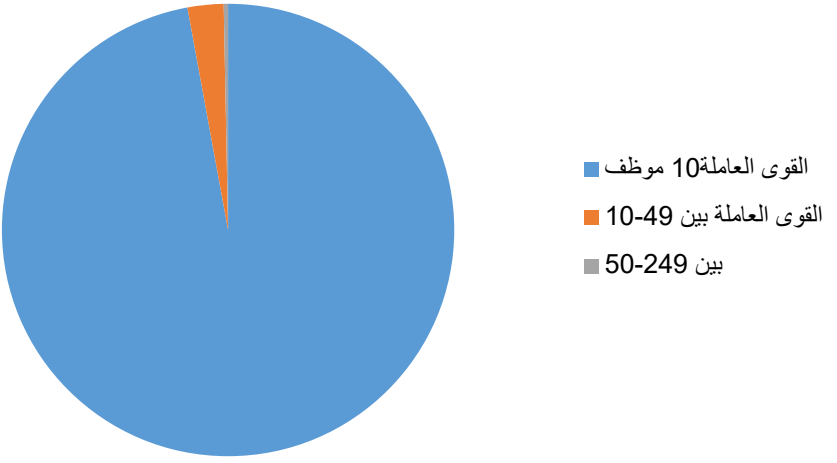

تعرف مؤسسة مصغرة و صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمئة (500) مليون دينار مع استفتائها لمعيار الاستقلالية.

_المؤسسة المصغرة :تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المؤسسة الصغيرة :تعرف المؤسسة الصغيرة بأنَّها كل مؤسسة تشغل ما بين10 و 49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة :تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملاً، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليار دينار ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

2_الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعد القروض القلب النابض في إنشاء لمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال التمويلات التي تمنحها كل من البنوك والأجهزة والهيئات التي تقوم بتدعيم هذا النوع من الاستثمارات وتشجيعها و تنميتها ، ومن أهمها "ANSEJ" الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، " ANGEM"الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فضلا عن الصندوق الوطني لتامين البطالة "CNAC"[1] .

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes): أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 8سبتمبر 1996 م و المتمم بالمرسوم التنفيذي 288/03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003م وهي وكالة موضوعة تحت سلطة الحكومة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة و الصغير و المتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع ، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها جميعها .يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة .تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ، ولها فروع في كامل التراب الوطني وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان1996 .

الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (Agence Nationale de Gestion du Microcrédit): أنشئت هده الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 م وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع حيث يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام ، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ولها فروع جهوية على التراب الوطني ، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جانفي 2004 م.

الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (Chômage Caisse Nationale d'Assurance): في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات ، قررت الحكومة مؤخراً إنشاء جهاز جديد لتتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و 50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب. وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني.

جدول رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم القوي العاملة وقطاع النشاط عام 2016

قطاع النشاط	من1-9 موظف		10-49 موظف		50-249 موظف		العدد الاجمالي د.م.ص.م	%	القوى العمالة الكلية	%
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعي	/	/	15	428	82	10144	97	24.87	10372	36.43
الخدماتي	4	28	23	513	54	7190	81	20.77	7731	26.64
الزراعي	34	123	115	3203	32	2878	181	46.41	6204	21.38
العقارات	/	/	4	123	24	4046	28	7.18	4169	14.36
المناجم	/	/	1	43	2	4046	3	0.77	348	1.20
المجموع	38	151	158	4310	194	24563	390	100.00	29024	100.00

Source: ecofie

ثانيا: اثار البرامج الاستثمارية على تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لا يختلف الاقتصاديون في أهمية الاستثمار ودوره في مجال المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، ونظراً إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط و الإشراف، ووضع برامج تنموية ، مكنتها من تطوير هذا النوع من المؤسسات وتحقيق نتائج حسنة على مستوى اقتصادياتها المحلية.

ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة ، يجعلنا نبين دورها التنموي من خلال النقاط الآتية:

- مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة في توفير فرص العمل.
- مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة في التنمية الصناعية المتكاملة.

- الاستثمار في المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة وأهميتها الاجتماعية ، ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

1_ المساهمة في توفير فرص العمل

تعاني معظم البلاد النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة من مشكلة البطالة بكل أنواعها ، فلم يعد حتى القطاع الزراعي والخدمات قادراً على استيعاب قدر كبير من قوة العمل ، وأصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المدربة عادة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد.

كما أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة ، على حد سواء ، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة [2]، ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسة المصغرة في توفير فرص عمل ، والحد من مشكلة البطالة وتحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية التي تتصف بالنمو السكاني السريع ، إ ذ لم يعد القطاع الزراعي قادراً على امتصاص قدر كبير من قوة العمل ، وأصبح توظيف هذه الأعداد الهائلة غير المدربة ، في ظل قدرة رأس المال في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلدان ، وهنا يبرز دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس المال منخفضة نسبياً ، وذلك بالعمل في اتجاهين:

- الاتجاه الأول :يعني خلق فرص العمل وتعظيم فرص العمالة المنتجة وامتصاص البطالة.
- الاتجاه الثاني :تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة .وإذا ما تناولنا مدى فاعلية مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص العمل والعمالة المنتجة ، فإننا نجد أن مقدار أحجام المنشآت المختلفة في تكوين فرص العمل تتوقف على رأس المال المستثمر للعامل.

إن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل ، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة.

فإذا أخذنا على سبيل المثال الإتحاد الأوروبي الذي يتمتع بتجربة ناجحة في هذا المجال نجد أن عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة تزيد على 20 مليون مؤسسة ، تمثل نسبة 98.8 %من الهيكل الإنتاجي الكلي ، وتشغل 66.6% من حجم العمالة ، وتسهم بنحو 64.6% من حجم التجارة الأوروبية .كما تولي الدول العربية اهتماماً متزايدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمثل عددها أكثر من 90% من عدد المؤسسات الإنتاجية ، وتشغل ما يزيد على % 30 من العمالة ، وتسهم بنحو 20% في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وحسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في معظمها وأغلبها مؤسسات مصغرة قدر ب 410959 مؤسسة حتى نهاية سنة 2009 ، منها 293946مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة[3] .

ويمكن ملاحظة التطور الحاصل في عدد العمالة المشتغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3): تقيم العمالة المصرح بها حسب نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة (2015–2016)

نوع المؤسسة ص و م	2015		2016		التقييم
	العدد	%	العدد	%	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة					
الموظفين	1393256	%58.75	1489443	%58.62	%6.90
العمال	934037	%39.40	1022231	%40.23	%9.44
المجموع	2327293	%98.16	25116744	%98.86	%7.92
مؤسسة صغيرة و متوسطة العامة	43727	%1.84	29024	%1.14	-33.62
المجموع	2371020	%100	2540698	%100	%7.16

Source: ANSEJ

ومما تجدر الإشارة إليه عند بحث إمكانية المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص العمل الأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية:

تكثيف العمالة في المؤسسات المصغرة يجب ألا يترتب عليه الإخلال باعتبارات الكفاءة حتى يكون ذلك مجزياً اقتصادياً ، بمعنى أن الاستخدام المكثف للعمل يجب أن يكون مقترناً بالوفرة في العناصر الأخرى النادرة كرأس المال والتنظيم.

لابد أن تدخل في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة وغير المباشرة ، أي مضاعفة التشغيل الذي يبين لنا عدد العمال الذين يوجهون إلى التشغيل في مقابل كل عامل تتوافر له فرصة عمل مباشرة ، ونقصد بفرصة العمل غير المباشرة تلك الفرص التي يتم خلقها في مؤسسات أخرى كنتيجة لفرص التوظيف المباشر المرتب على استثمارها في مشروع ما.

وتقوم المؤسسات المصغرة أيضاً بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة و الإداريين فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة ، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية ، وتم ذلك في نطاق التكاليف المنخفضة للمجتمع لأن التدريب يرتبط بالإنتاج داخل المؤسسة المصغرة ، هذا فضلاً عن نمو الإدارة داخلها وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي[4].

يعد الاستثمار في المؤسسة المصغرة إلى جانب توفير فرص العمل ، محركاً للوظائف أي مصدراً مهماً لخلق فرص عمل جديدة التي تستحدث سنوياً ، إ ذ تظهر الإحصائيات عدد الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة بأن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ومنها المصغرة تفوقت على المؤسسات الكبيرة في عدد الوظائف الجديدة التي تستحدثها منذ عام 1956 وفي عام 1993 وصل عدد الوظائف الجديدة نحو 700 ألف وظيفة جديدة هذه المساهمة هي سبب عدى بعض المختصين للمؤسسات المصغرة والصغيرة بأنها محرك الوظائف ، ومحرك الاقتصاد.

هذه المساهمة مهمة ، وهي غير محصورة بالولايات المتحدة الأمريكية ، فدراسات الاقتصاد البريطاني تظهر النتائج نفسها ، أن الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر تخلق وتستحدث وظائف جديدة أكثر بكثير من الأعمال الكبيرة في الحجم ولابد أن هذا الوضع يتكرر في الدول الأخرى.

2_مساهمة الاستثمار في المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية المتكاملة

للاستثمار في المؤسسات المصغرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمصغرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية ، كما يمكن لتلك المؤسسات مساعدة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة،إلى جانب تكثيف النسيج الصناعي التطوير التكنولوجي ، وتنظيم الاستهلاك الوسيط وتنمية الصادرات ، ومن ثم المساهمة الفعالة في التنمية الصناعية ، وكل هذا يتأتى من خلال[5]:

_ تدعيم الصناعات الكبيرة

لمن المعلوم أن المؤسسات المصغرة حتى الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسوا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونون محل تكامل، فالتعاون بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم قطاع النشاط الذي تعمل فيه، فمثلاً في قطاع الصناعي تقوم بتنظيم الاستهلاكات الوسيطية وتنوع الإنتاج الصناعي، هذا من خلال العلاقات مابين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

جدول رقم (3): تكاليف متوسطة للعمال في مختلف القطاعات

قطاع النشاط	المشروع	النسبة	العمالة في بداية المشروع	عدد النمو للعمالة	مبلغ الايجار مليون دج	التكلفة المتوسطة للعامل مليون دج	التكلفة المتوسطة للعامل مليون دج
خدمات	105754	28.7	245959	2	338511.31	1.37	3.20
نقل البضائع	56530	15.4	96237	2	145557.5	1.51	2.87
الزراعي	53488	14.5	126478	2	193249.46	1.52	3.61
الفضاء التقليدي	42621	11.6	125520	3	109526.1	0.87	2.56
العقارات	32284	8.8	94457	3	127727.7	1.28	3.77
الصناعي	24547	6.7	71442	3	111185.15	1.55	4.52
نقل الاشخاص	18985	5.2	43679	2	46624.69	1.06	2.45
النقل المجمدات	13385	3.6	24132	2	33760.56	1.39	2.34
المهن الحرة	9456	2.6	21330	2	22214.71	1.04	2.55
الصيانة	9659	2.5	21474	2	23650.77	1.10	6.62
الصيد البحري	1127	0.3	5536	5	7467.97	1.34	5.86
الموارد المائية	544	0.1	2026	4	3190.80	1.57	5.86
المجموع	367980	100	878264	2	1156666.45	1.31	3.04

Source: ANSEJ

- **تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي**

إن من أوجه التكامل بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة،هو تقديم المؤسسات المصغرة لخدمات ومساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة ، إذ كلما وجدنا مصنعا لإنتاج منتج معين وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة والمصغرة تحيط به من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة ، فمثلاً :نجد أن كل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج الآلاف بل مئات الألوف من المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى ، كما تقم بمهام الصيانة والتصليح والنقل وغيرها ، هذه المؤسسات ضرورية للنمو السليم للاقتصاد ، فلو قامت الشركة العملاقة بتنفيذ كل من هذه الأعمال بنفسها ، فإن كلفتها عليها ستكون هائلة ولن تستطيع أن تلبي الحاجة لها ، ولو لم تقوم المؤسسات المصغرة والصغيرة لتنفيذها ، لتعرقل نمو الشركات الكبيرة نفسها.

وتتمكن الصناعات المصغرة والصغيرة من تثمين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في:

- الرفع من معدل الاندماج الصناعي للمؤسسات الوطنية ، وخاصة عن طريق الشراكة أو المقاولة من الباطن أو المناولة توفير منتجات كثيرة من أجل توجيهها نحو الاستهلاك ، أو من أجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل :الصحة ، التربية ، السكن... الخ.
- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع.
- توفير المنتجات الوسيطية والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى ، وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية.

ولهذا قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاء ترقية هذه المؤسسات:

كبورصات المناولة والشراكة الجهوية، وتدعيماً للتنظيم الموجود لنشاط المناولة ، أُسس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية ،وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و العام ، وكذا مع الشركاء الأجانب ، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له دور المؤسسات المصغرة في التطور التكنولوجي:

يمكن للاستثمار في المؤسسة المصغرة أن يؤدي دوره في التطور التكنولوجي ، وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتفاع بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات وذلك من خلال:

تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على المستوى الرأسي ، بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب ، لعل من أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.

يمكن للمؤسسات المصغرة والصغيرة ومنها الصناعية ، أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث مروراً بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية ، ، "R&D"والتطوير التكنولوجي وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير.

تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ، ويمكن مثلا للصناعات الصغيرة والمصغرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات Machine" "toolsالورش

_ تنظيم الاستهلاك الوسيط

نعني بعملية تنظيم الاستهلاك الوسيط هو تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات المصغرة والصغيرة عن طريق ما يسمى بالمقاولة ، فالمؤسسات المصغرة والصغيرة حتى المتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة ، وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين مؤسسات كبيرة ومؤسسة مصغرة أو صغيرة حتى متوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتوج ، ويمكن أن تطلق على صناعة ما أنها مقاولة من الباطن إذ خصصت % 50 أو أكثر من قيمة إنتاجها في تغطية الإنتاج الوارد في العقد إلا أن وظيفة التسويق ليست من اختصاصها.

فمع اتساع القاعدة الصناعية في الجزائر ، وانتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق التي تتجسد في الجزائر ب 72 منطقة صناعية باستثناء منطقتي حاسي مسعود ، حاسي الرمل ب 449 منطقة نشاط فإن هذا النوع من النشاط المتمثل في المقاولة من الباطن أخذ يتسع بشكل كبير ، حيث تقوم المؤسسات المصغرة والصغيرة بالتكفل بالأمور الثانوية لهذه المجمعات كنقل العمال ، والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها ، وقد لقي هذا النوع من التعاقد اهتماماً كبيراً مَن طرف الجزائر لما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع ، وتدعيم الصناعات الكبيرة.

جدول رقم (5): تعداد مناصب الشغل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب الفئات 2016-2015

	في قطاع النشاط	النقل	العقارات	الصناعي	الخدمات	السياحي	الصحة	الزراعة	المجموع
المشاريع المعلنة	2015	2572	1468	2124	1176	232	134	244	7950
	2016	2061	912	2509	1054	298	142	209	7185
	2016	28.68	14.69	34.92	14.67	4.15	1.98	2.91	100.00
	التقييم	19.87-	37.87	18.13	-10.37	28.45	5.97	14.34-	-9.62

مليون دج	2015	174327	116371	755397	199152	139180	30489	53498	1473414
	216	119162	92627	116955	191691	203560	47525	67530	1839044
	جزء 2016	6.48	5.04	60.74	10.42	11.07	2.58	3.67	100.00
	2015	19459	32887	71362	14945	7017	2076	2895	150641
	2016	136833	15204	94134	15119	15647	3981	3646	164414
	جزء 2016	8.32	9.25	57.25	11.02	9.52	2.42	2.22	100.00

SOURCE :ANDI

3_دور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري ، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات ، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.

وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات المصغرة في هيكل الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة الياباني إلى51% عام 1991، كما وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة في الهند إلى 55% -عام (1991_1992) أما الجزائر فقامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط ، هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصاً والمؤسسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط[6].

خارج المحروقات تطورت خلال السنوات الأخيرة ، وهذا راجع إلى عدة أسباب من أهمها مخرجات الاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة

4_الاستثمار في المؤسسة المصغرة و الصغيرة المتوسطة وأهميتها الاجتماعية ، ومساهمتها في التنمية المحلية

لاشك في أن للاستثمار في المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الإنتاجي ، وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية ، التي لازمت المجتمعات ولاسيما الريفية منها مراحل زمنية طويلة.

ومن هنا كان للمؤسسة المصغرة دور كبير في التأثير في سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، إذ تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها أسهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع ، الذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي.

ومنه تظهر أهمية الدور الاجتماعي للمؤسسات المصغرة في الجزائر في:

- الاستثمار في المؤسسات المصغرة كعامل للتنمية الجهوية يستند المدافعون عن دور المؤسسات المصغرة في التنمية الجهوية إلى واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة ، كانخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع المتعطلين من القوى العاملة ، وانخفاض مستوى التعليم و التكوين ، وتشخيص هذه الأوضاع المتردية أكثر في المناطق الريفية إ ذ نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية ، ويكاد يكون مقطوعاً من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعد أكثر تطوراً.
- تعد المؤسسات المصغرة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظراً إلى ما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم وخصوصيات المناطق الريفية .إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج الأسلوب نفسه في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي ، وكانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف القطر الوطني ، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطوير الصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ، الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الجماعات المحلية ، غير أنه عوض أن تتجه هذه الصناعات إلى المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركز في المدن الكبرى وحول الأقطاب الصناعية ، وقد يعود سبب ذلك إلى توفر الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد تنعدم في بعضها الشروط المذكورة.

5_الاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل العائلي

بعد أن سارعت المؤسسات الكبرى إلى تقليص عدد عمالها للاستجابة إلى متطلبات الأزمة الاقتصادية فإنها قد أسهمت في تعميق مشكلة البطالة وترسيخ الإقصاء الاجتماعي ، نرى أن نسب التشغيل في المؤسسات المصغرة والصغيرة ما فتئت تتزايد منذ التسعينيات ففضلاً عن زيادة استقرار العمل في المؤسسات المصغرة و الصغيرة ، فإنَّه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن، وذلك لما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي

6_الاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية[7]

إن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسالة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جداً تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم إلا أن هذه النظرة الشاملة إلى المشكلة كانت تعتمد على أهمية المؤسسات الكبرى وما تحققه من دفع المشروعات والصناعات الأخرى إلى النمو ، فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم و المستهلك ، نابّجة عن طريق إدارتها وتعدد إنتاجها ، خلافاً للمؤسسات المصغرة موحدة الإنتاج فهذه إذاً أكثر تعاملاً وتجاوباً مع الإقليم الذي توجد فيه عما هي الحال لدى المؤسسات كبيرة الحجم.

جدول رقم (6): انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة جهويا لسنة 2016

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2016 (الاشخاص الاعتباريين)	%
الشمال	4006.5	69.56
الهضاب	125696	21.83
الجنوب	49595	8.61
المجموع	575906	100

SOURCE :CNAS

7_الاستثمار في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة توطد العلاقات مع المستهلكين في المجتمع

يتمتع الاستثمار في المؤسسات المصغرة بالقرب من المستهلكين والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكراً ومن ثم تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة كأعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال.

يعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة الحجر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويعود ذلك إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني ، من حيث دورها الرائد في تحقيق الزيادة المتنامية في حجم الاستثمار أو المبيعات.

8_الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة يساعد على إرضاء الحاجيات الحالية للمستهلك.

الخاتمة:

إن دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تبين أن مفهوم التنمية الاقتصادية أصبح يحظى بتقارب ملفت وشامل من جانب المفكرين،اذ ان جوانب التنمية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية مثمرة للتنمية ما لم يأخذ الباحثون في اعتبارهم مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بالتنمية ، كما أصبح من الأمور المتفق عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ، بحيث تناظر الإجراءات الاقتصادية إجراءات أخرى اجتماعية تواكبها وتسير معها جنبا إلى جنب.

ويرتبط مفهوم التنمية بكثير من المدلولات الأخرى من أهمها تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية التي تتم في مناطق محددة أي مجتمعات محلية ، وهي تعد أسلوباً حديثاً للعمل الاقتصادي و الاجتماعي ، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية و الاجتماعية ، ويعمل على إحداث تغيير في طريقة التفكير والعمل والحياة لدى أفراد المجتمع المحلي ، عن طريق إثارة وعيهم بهذا التغيير ، إن لم يكن هذا الوعي قائماً ، أو تنظيمه إن كان موجوداً وبالطبع تهدف العملية إلى رفع مستوى المجتمع المحلي اقتصادياً،عن طريق استغلال مختلف الموارد والاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع

والاعتماد على الجهود المحلية ، وتحسين ظروف معيشة أفراده مادياً وصحياً وتعليمياً و ترفيهياً ، وتطوير والعمل على إكسابهم المعلومات والمعارف والاتجاهات الجديدة التي تسهم في تحقيق التقدم ، مع زيادة قدراتهم في خدمة أنفسهم بأنفسهم عن طريق عدة مجالات لعل من أهمها تشجيع الاستثمار وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة التي هي أنسب لدفع عجلة التنمية المحلية ، وهذا الأخير تطرقنا إليه وأكدنا فيه الدور التنموي الذي يؤديه الاستثمار في المؤسسات المصغرة مبرزين أهم الجوانب في:

- خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة الموجودة في البلدان النامية عن طريق إحلال العمل المتوافر محل رأس المال.
- مساهمة في جذب المدخرات المحلية ، إ ذ إن تنمية هذا النوع من المؤسسات يسهم في عملية الاستثمار في النواحي الاقتصادية ولاسيما اتجاه إحلال سلع محلية والمساهمة في التصدير.
- دور الاستثمار في المؤسسات المصغرة في عملية التنمية المحلية نظراً إلى ما تتصف به من الانتشار الجغرافي في أنحاء الوطن كّله ، وهذا يمكنها من تحقيق أهداف تنموية اجتماعية.
- يعمل الاستثمار في المؤسسات المصغرة والصغيرة على تجهيز الأسواق بالسلع المنتجة عن طريق السكان المحليين ، بالاعتماد على التجهيزات أو المواد الوطنية ، وبذلك تشبع هذه السلع حاجات مختلفة للفئات الاجتماعية وتتوافق مع مستويات دخولهم الحقيقية ، مما يمكن القول مع كل ذلك :إن الاستثمار في المؤسسات المصغرة يساعد على تعميق مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتعمل على تطوير القدرات الوطنية.
- ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتمثلة في:
- يجب على مناطق البلد كلّها استغلال الإمكانيات المتاحة والخصوصيات المتميزة بها كلّها عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسة المصغرة لوضعها في خدمة التنمية المحلية ، وتشجيع الاستثمار.
- التكفل الدائم للسلطات في صيغ مناسبة للشباب المستثمرين للاستفادة من العقارات والمحلات التي تتماشى مع المشاريع المقترحة ، أي ذات خصوصية تكنولوجيا بوصفها المعنية الأولى على مستوى المحلي.

- تدعيم كل الأجهزة المساعدة على الاستثمار في المؤسسات المصغرة ، وهذا عن طريق فتح المجال أمام الحركة الجمعوية المهتمة بالإدماج المهني والتشغيل للقيام بالدور الإعلامي والتنشيطي في الوسط الشباني.
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.
- اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل والتنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل مناطق البلد المتفرقة كّلها.
- تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها و وكالاتها ، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات المصغرة.
- إقامة هيئة أو منظمة تسهر على قيادة نظام تكويني وتأهيلي لمسيري المؤسسات المصغرة يمكنهم من التحكم في أدوات التسيير الحديثة ومواجهة متغيرات المحيط.
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في الوقت نفسه.
- دعم عملية تأهيل المؤسسات المصغرة ووضع آليات تعمل على ربط العلاقة وتمتينها بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث ، وكذا تطوير المقاولة الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.
- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع القروض الصغيرة و المصغرة ، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة.
- إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات المصغرة والصغيرة الحرفية ، المؤيدة بقوانين وتشريعات كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة ، وجدب صغار المدخرين إلى هذه الصناديق لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال ، وأصحاب المشاريع ، بعد قيامها بدارسة جدوى المشروع ، ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.

المراجع:

[1] رحموني الاستاد , المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث تنمية شاملة في الاقتصاد الجزائري, المكتب المصرية , الطبعة الاولي 2012.

[2] قدور بن فالة ، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، شلف 2006، ص 1220.

[3] ناصر دادي عدون ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد2010/3، ص67.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، أطلع عليه بتاريخ:2014/01/20 ، http://www.aps.dz/index_ar.php

[5] Ministére de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n019 ,2011,p41.

[6] جمعي عماري، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2011، ،بتصرف، ص.ص 86-87.

[7] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l´Artisanat, Accord d´association Algérie-UE annexes et protocoles: Accord euro-méditerranéen ,Alger, 2009.